

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

من إعداد الدكتورة آسيا عمور

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

assia3ammour@gmail.com

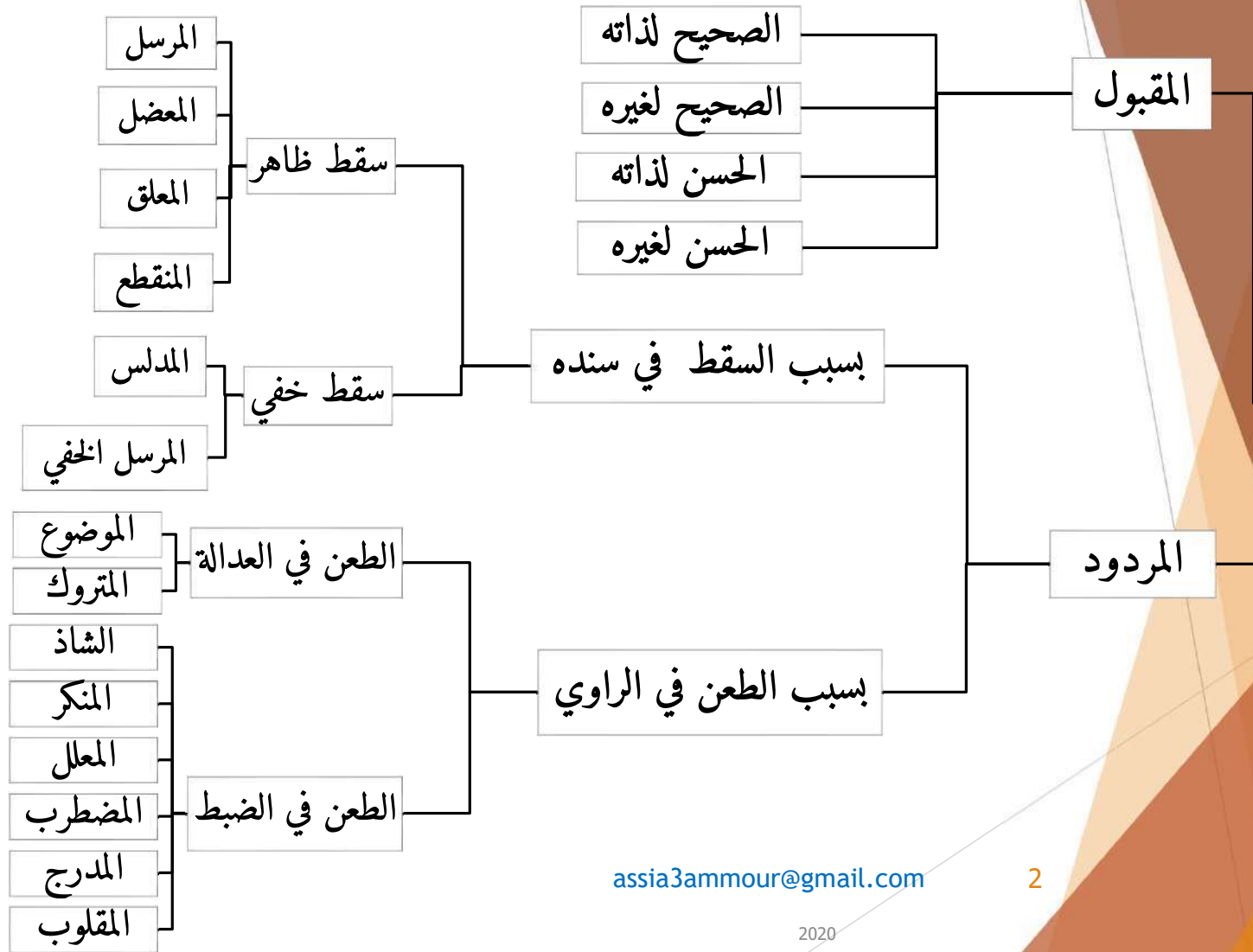


2020

علوم الحديث

السنة الأولى جذع مشترك
علوم اسلامية

أقسام الحديث من حيث القبول والرد



الحديث إما مقبول أو مردود، والمقبول إما يشتمل من صفات القبول على أعلاها فيكون صحيحاً، أو لا فيكون حسناً، والمردود هو الضعيف. وبهذا الاعتبار ينقسم الحديث عند أكثر علماء الحديث إلى أقسام ثلاثة:

1- الصحيح.

assia3ammour@gmail.com

2020

2- والحسن.

3- والضعيف.

وهذا التقسيم هو الذي نوه به الإمام الترمذي في سننه، وعليه استقر اصطلاح المحدثين المتأخرين، قال الإمام الخطابي: "واعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم". وعليه مشى ابن الصلاح وغيره في كتبهم.

ولم يعدوا الموضوع في التقسيم مع أنه مضاف إلى الرسول ﷺ، لأنه لما حكم فيه بالتقول على رسول الله ﷺ لم يكن من مقوله، وليس في نسبته إلى رسول الله ﷺ وجه يصحح كونه حديثاً.

وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين :

2- وضعيف.

1- صحيح.

أما الحسن فذكر بعض العلماء وهو الإمام ابن الصلاح أنهم كانوا يدرجونه في قسم الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به.

وذكر الإمام ابن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في قسم الضعيف، ويجعلون الضعيف قسمين:

وقسما لا يحتج به (وهو الضعيف المتروك)

قسما يحتج به (وهو الحسن)

الحديث الصحيح

assia3ammour@gmail.com

الصحة لغة ذهاب المرض، والبراءة من كل عيب

المتحرر في تعريف الحديث الصحيح من مجموع عبارات المتقدمين واستعمالهم، هو :

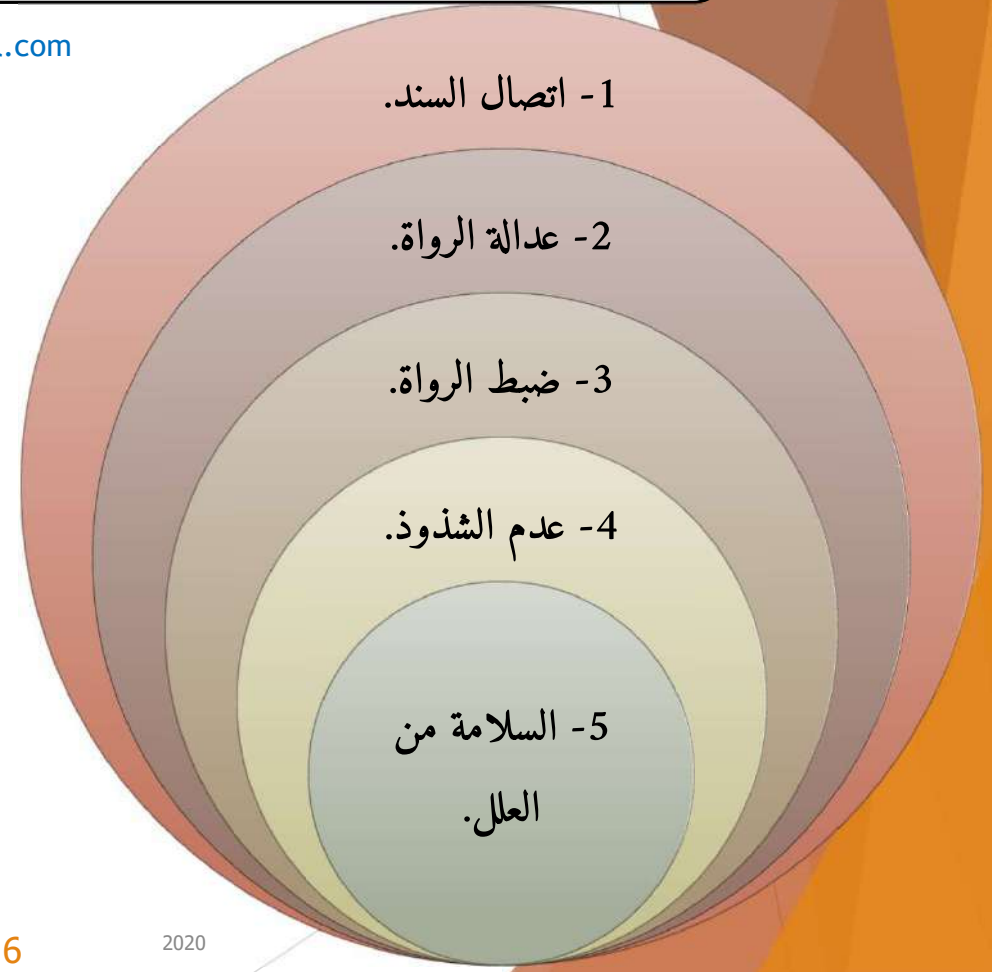
الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً.

وقد اشتمل التعريف على الصفات التي يشترط توفرها في الحديث كي يكون صحيحاً، وهي خمس :

assia3ammour@gmail.com

وجرى المتأخرون على جعل نفي الشذوذ شرطاً مستقلاً
غير نفي العلة. والتحقيق: أنه صورة من صور العلل
المؤثرة، وأئمة النقاد في هذا الفن أعلوا بالشذوذ في معنى
التعليل بسائر العلل غير الظاهرة.

والحديث إذا حقق الشروط المتقدمة مجتمعة فهو
(الحديث الصحيح لذاته)، وإن تخلف شرط فلا يوصف
بالصحة.



اشتراط ابن الصلاح في حدّ الصحيح كونه **مُسنداً**

غير متفق عليه كقيد مستقل؛ إنما يندرج في أحد معانيه تحت اتصال السند،

وللمسند ثلاثة تعريفات نقلها ، وأعقبها بقوله: "فهذه أقوال ثلاثة مختلفة.

1 - تعريف الحاكم: "ما اتصل سنده إلى النبي ﷺ".

2 - تعريف ابن عبد البر: "كل حديث مرفوع للنبي ﷺ متصلاً كان أو غير متصل".

3 - تعريف الخطيب: "ما اتصل سنده على أي وجه كان".

ولم يرجّح ابن الصلاح بين هذه التعريفات، ورجّح ابن حجر أنه يقصد بالمُسند الحديث المرفوع، فقال: "أعترض عليه بأنه لو قال: المسند المتصل لاستغنى عن تكرار لفظ الإسناد.

الشرط الأول: اتصال السند

assia3ammour@gmail.com

بأن يكون كل راو من رواية الإسناد قد تلقى الحديث ممن فوقه من الرواة، وهكذا إلى أن يبلغ التلقي قائله.

قال الحافظ ابن حجر: "المتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه".

تنبيه: قال طاهر الجزائري: "لا يقال المتصل في حال الإطلاق إلا في المرفوع والموقوف، وأما في حال التقييد فيسوغ أن يقال في المقطوع، وهو واقع في كلامهم يقولون: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك".

assia3ammour@gmail.com

1- المنقطع

2-المعضل

3- المعلق

4- المرسل

5-المدلس

6-المرسل الخفي

ويخرج بهذا الشرط كل صور الانقطاع المعروفة:

1 - تصريح كل من سلسلة الإسناد بما يدل على سماعه للحديث من مصدره الذي روى عنه ذلك الحديث، كقوله ك (سمعت فلاناً) أو (سمعنا فلاناً) أو (حدثني فلان) أو (حدثنا) أو (قرأت عليه) أو (حدثني قراءة عليه) أو (حدثنا قراءة عليه) أو (أخبرني) أو (أخبرنا) أو (أنبأني) أو (أنبأنا) أو (قال لي) أو (قال لنا)، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على أن الراوي قد لقي من فوقه، وأنه سمع منه ذلك الحديث.

2 - عنعنة الراوي، إذا لم يكن مدلساً، أو مرسلأً، فتفيد عنعنته الاتصال، وأما إن كان الراوي المعنعن مدلساً، فعنعنته تحمل على الانقطاع لقوة احتمال تدليسه في الإسناد بإسقاط شيخه الذي سمع منه هذا الحديث، وكذا الأمر إذا اختلف العلماء في سماع الراوي ممن فوقه عموماً، ولم يتبين الراجح في ذلك، فإن الحكم على الإسناد باتصاله حينئذ متوقف على ما يزول به احتمال الانقطاع من القرائن.

الشرط الثاني: عدالة الرواة

أجمع أئمة الحديث والفقهاء على أنه يشترط فيمن
يحتج بروايته أن يكون «عدلاً».

وقد أجمل الشافعي القول في العدل بأن: من
كان الأغلب عليه الطاعة فهو «المُعدَّل»
وإذا كان الأغلب عليه المعصية فهو «المُجرَّح»

وفصّل ابن الصلاح صفاته بأن يكون:
مسليماً، بالغاً، عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق
وخوارم المروءة.

وعرفه ابن حجر ب: من له ملكة تحمله على
ملازمة التقوى والمروءة.

والمراد بالملكة : الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية فإن لم تكن راسخة فهي الحال

والمراد بالتقوى: استقامة الدين باجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة

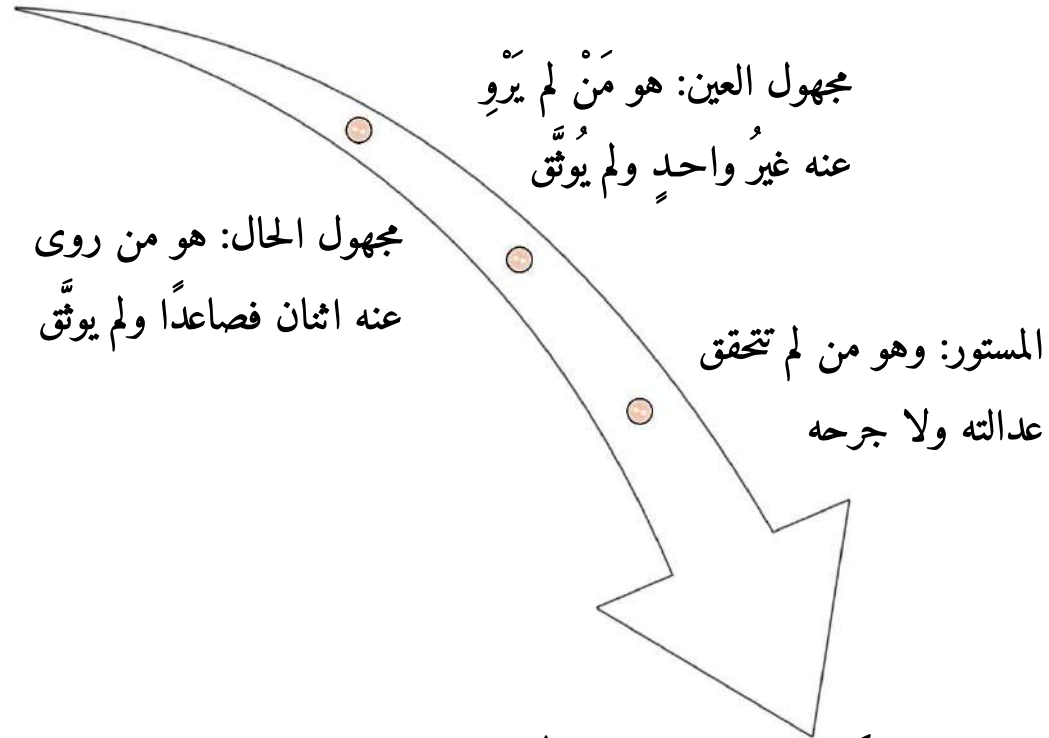
والمراد بالمروءة: الآداب النفسانية التي تحمل مراعاتها الإنسان على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات

و ترتبط المروءة بالأعراف الإنسانية الصحيحة والعادات المقبولة في المجتمع.

تعرف عدالة الراوي بـ :

- 1- الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن التنصيص على عدالته. كمالك، والأوزاعي، والشافعي، وشعبة، وأحمد، وعبد الله ابن المبارك، وابن معين، وابن المديني، ومن كان على منوالهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر فمن كانت هذه صفته لا يسأل عن عدالته.
فقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهوية، فقال: مثل إسحاق يسأل عنه؟
وسئل ابن معين عن أبي عبيد القاسم بن سلام، فقال: مثلي يسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس.
- 2- التنصيص على عدالته ممن يعتبر قوله في ذلك من أئمة الجرح والتعديل.

وشرط العدالة خرج كل من:



الفاسق: وهو من ارتكب معصية دون الشرك، فلا
تنفي عنه أصل الإيمان، ولا تسلبه صفة الإسلام

الشرط الثالث: ضبط الرواة

وقد زاد ابن حجر قيد **التام** لصفة الضبط في راوي الصحيح، لِيُمَايز بين الصحيح والحسن.

ويراد بالضبط اتصاف الراوي باليقظة وعدم الغفلة، وبالحفظ إن حدث من حفظه، والإتقان إن حدث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه، فلا تقبل رواية سيئ الحفظ ولا المغفل الذي يكثر غلطه كأن يرفع الموقوف، ويصل المرسل، ويصحف الرواة فإنه حديثه لا يكون صحيحاً. وهذا الشرط يستدعي عدم تساهله عند التحمل والأداء.

قال الصنعاني: الضابط عندهم من يكون حافظاً متيقظاً غير مغفل ولا ساه ولا شك في حالتي التحمل والأداء، وهذا الضبط التام وهو المراد هنا" أي في تعريف الحديث الصحيح.

قال الزركشي : الضبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه.

قال طاهر الجزائري: "الضابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها، سواء كان ذلك لضعف استعداده أو لتقصيره في اجتهاده".

أقسام الضبط

الضبط نوعان ، ذكرهما الشافعي بقوله: " حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابته إن حدث من كتابته".

1- **ضبط صدر:** هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته

قال ابن حجر: وهو أن يُثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

2- **ضبط كتاب:** هو محافظته على كتابه، وصيافته عن أن يتطرق إليه تغيير ما، من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدي منه ويروي، ولا يُعيره إلا لمن يثق فيه، ويتأكد من أنه لا يغير فيه.

قال ابن حجر: وهو صيافته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك".

تفاوت الرواة في صور الضبط:

قال الصنعاني: «والذي ذكر المحدثون أربع صور:

الأولى: تام الضبط

الثانية: خفيفه

الثالثة: كثير الغلط

الرابعة: من غلطه أكثر من حفظه.

فالأوليان مقبول من اتصف بهما، والآخران مردود من اتصف بهما».

تنبيه: مسألة كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان أكثر من أحاديثه الصحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ احتُمِلَ له ذلك الخطأ.

assia3ammour@gmail.com

2020

18

قال ابن معين: من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب.

وقال أيضا: لست أعجب ممن يحدث فيخطئ وإنما أعجب ممن يحدث فيصيب.

وقال ابن المبارك: ومن يسلم من الوهم

قال أحمد: كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ.

وقال البرذعي شهدت أبا زرعة وذكر عبد الرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه وقال: وهم في غير شيء ثم ذكر عدة أسماء صحفها، وهذه الأسماء ورد النص بها في كتاب البرذعي، وهي: قول ابن مهدي شهاب بن شريفة وإنما هو شهاب بن شرنقة، وقال عن هشام عن الحجاج عن عائذ بن بطة، وإنما هو ابن نضلة. وقال: قيس بن جبير وإنما هو قيس بن جَبَر.

كيف يُعرف الضبط؟

للضبط مقياس دقيق وضعه العلماء وعولوا عليه في كشف مستوى حفظ الراوي للحديث، من ذلك ما لخصه ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر- أي نقايس- رواياته بروايات الثقة المعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبثاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتاج بحديثه.

وما ذكره الشافعي فقال: ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشتركوا في الحديث عن الرجل بأن يستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له.

فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان: العدالة والضبط
فهو حجة يلزم العمل بحديثه إذا استوفى الحديث بقية
شروطه، ويطلق على الراوي حينئذ «ثقة». وذلك لأنه
تحقق فيه الاتصاف بالصدق، وتحلى بقوة الحفظ الذي
يمكنه من استحضار الحديث وأدائه كما سمعه، فتحقق
أنه أدى الحديث كما سمعه فصار حجة، وإذا اختلف فيه
شيء من خصال الثقة كان مردود الحديث بحسب
الاختلال الذي لحقه.

الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ

و يُعرف ذلك بعرض الأسانيد والمتون على بعضها في المسألة الواحدة .

والمعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح الذي **استقر عند المتأخرين** أنه:

ما رواه **المقبول** مخالفا لمن هو أولى منه.

فإذا روى الضابط والصدوق شيئا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا فهذا شاذ .

ولم يفصح ابن الصلاح بمراده من الشذوذ هنا، وقد ذكر السيوطي في نوعه ثلاثة أقوال:

أحدها: مخالفة الثقة للأرجح منه. (لكثرة عدد أو قوة حفظ)

والثاني: تفرد الثقة مطلقا. (بما لا متابع له).

والثالث: تفرد الراوي مطلقا - ثقة كان أم ضعيفا-. (بما لا متابع له).

والظاهر أنه أراد هنا الأول.

فيقتصر معنى الشذوذ المنفي في الصحيح على القسم الأول وهو: الفرد المخالف. وهذا ما أكدته كل من الزركشي وابن حجر

قال الزركشي : «من شرط الحكم على الحديث بالصحة ألا يكون شاذاً، والشاذ أن يروي الثقة حديثاً مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه وأضبط».

وقال ابن حجر : «مراده بالشاذ هنا ما يخالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسره الشافعي. لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلي».

ومخالفة الثقات على قسمين: غالبية، ونادرة.
فمتى خالف الثقات فيما رواه غالبا لم يكن حافظا،
ومتى خالفهم نادرا، ولو في حديث واحد كانت
مخالفته شذوذا، لذلك ذكر ابن الصلاح في حد
الصحيح السلامة من الشذوذ وكون الراوي ضابطا.

قال نور الدين عتر: "والحقيقة أن نفي الشذوذ يتحقق
بالشروط السابقة، لكنهم صرحوا بانتفائه؛ لأن الضبط
ملكة عامة بالنسبة لجملة أحاديث الراوي، إلا أنه قد
يحتمل أن يقع منه وهم في حديث ما، دون أن يفقد
صفة الضبط لسائر حديثه، فهذا يخل بصحة الحديث
الذي وهم فيه فقط، لذلك صرحوا بنفي الشذوذ."

الشرط الخامس: السلامة من العلة

والعلة: عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة في الحديث، مع أن ظاهره السلامة منها، وهي التي قال عنها الحاكم: «وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل».

قال الخطيب البغدادي: «والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجَمَعَ بين طرقه، ويُنظر في اختلاف رواته، ويُعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتيان والضبط».

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.

أقسام الحديث الصحيح

يتفاوت الصحيح في القوة بحسب تفاوته في الأوصاف المقتضية للتصحيح فما يكون في الدرجة العليا من العدالة، والضبط، وسائر الصفات المعتبرة في التصحيح يكون أصح ممن دونه.

وينقسم الحديث
الصحيح إلى قسمين:

1- الصحيح لذاته:

وهو ما رواه عدل تام الضبط بسند
متصل وسلم من الشذوذ والعلة.

أي ما اشتمل من الصفات المذكورة
في تعريف الصحيح على أعلاها.

مثاله: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبدالله بن يوسف، أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن محمد بن جُبَيْر بن مطعم عن أبيه، قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور.

1- سنده متصل

2، 3- رُواته كلهم عدول ضابطون

• عبدالله بن يوسف: ثقة مُتَقَن.

• مالك بن أنس: إمام حافظ.

• ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متفق.

• محمد بن جُبَيْر: ثقة.

• جُبَيْر بن مُطْعِم: صحابي.

4- غير شاذ.

5- ليس فيه علة من العلل.

إسناد متصل بسماع العدل الضابط
عن مثله

ورجاله كلهم ثقات احتج بهم
الأئمة، وتسلسل الإسناد معروف
عند المحدثين وليس ثمة ما يخالفه

والمتن كذلك موافق لما وردت به
الأدلة.

ما رواه البخاري ومسلم: قالوا: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير
عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال:
جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله من أحق الناس
بحسن صحابتي؟ قال: "أملك". قال: ثم من؟ قال: "أملك". قال: ثم
من؟ قال: "أملك". قال: ثم من؟ قال: "ثم أبوك".

2- الصحيح لغيره:

هو الحسن لذاته إذا تعدد طرقه.

فالصحيح لغيره أصله حسن لذاته ثم ارتقى بتعدد الطرق إلى الصحيح لغيره.

أي ما قصر عن الدرجة العليا في بعض الشروط كالضبط ؛ لكن انجبر ذلك القصور بتعدد الطرق.

▶ مثاله: ما رواه الإمام الترمذي في الجامع، حديث: 24

▶ قال: حدثنا أبو كريب قال : حدثنا عبدة بن سليمان، عن **محمد بن عمرو**، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **"لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة"**.

▶ وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم

▶ وحديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاهما عندي صحيح لأنه قد روي من غير وجه ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث.

▶ وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه .

▶ وأما محمد فزعم أن حديث أبي سلمة، عن زيد بن خالد أصح.

▶ وفي الباب عن أبي بكر الصديق، وعلي، وعائشة، وابن عباس، وحذيفة، وزيد بن خالد، وأنس، وعبد الله بن عمرو ، وابن عمر، وأم حبيبة، وأبي أمامة، وأبي أيوب، وتمام بن عباس، وعبد الله بن حنظلة، وأم سلمة، ووائل، وأبي موسى.

قال الإمام ابن الصلاح: «محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتيان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضمَّ إلى ذلك كونه روي من أوجه أخرى، زال بذلك ما كُنَّا نَحْشَاهُ عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصَحَّ هذا الإسناد والتَّحَقَّقَ بدرجة الصحيح».

محمد بن العلاء الهمداني، أبو كريب الكوفي، ثقة حافظ
عبدة بن سليمان أبو محمد الكوفي، ثقة ثبت
محمد بن عمرو بن علقمة المدني، صدوق له أوهام.
حب: كان يخطئ. س: ليس به بأس. ذ: يكتب حديثه.
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي المدني، ثقة مكثّر، ذ: أحد الأئمة.
وقد تابعه كل من: الأعرج وسعيد المقبري.

وتعرف صحة الحديث بأمر ثلاثة:

assia3ammour@gmail.com

الثالث: أن ينظر في رواته
وطريقة تخريجهم له، فإذا
تمت فيه شروط الصحة حكم
بصحته.

الثاني: أن ينص على صحته
إمام يعتمد قوله في التصحيح
ولم يكن معروفا بالتساهل فيه.

الأول: أن يكون في مصنف
التزم فيه الصحة إذا كان
مصنفه ممن يعتمد قوله في
التصحيح "كصحيحي
البخاري ومسلم".

حكم الحديث الصحيح

أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يعتد به من
الفقهاء والأصوليين على أن الحديث الصحيح حجة
يجب العمل به.

أول من جمع الصحيح

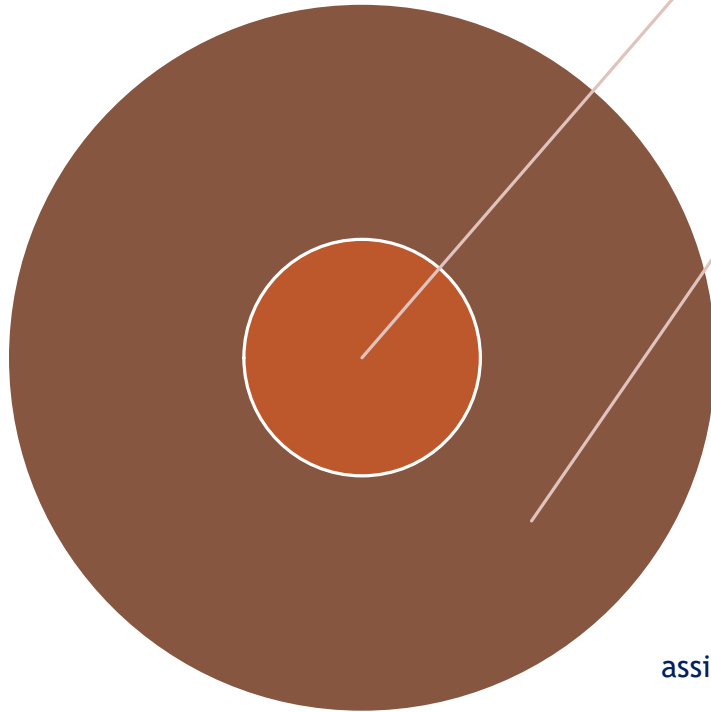
أول من اعتنى بجمع الصحيح المجرد عن غيره،

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل

البخاري (194هـ - 256هـ).

ثم تلميذه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج

القشيري (205هـ - 261هـ)



منزلة كتابيهما

صحيح البخاري ومسلم أصح كتب السنة وأوثقها.

وصحيح البخاري أصح الكتابين، وأكثرهما فوائد.

وقال النووي في شرح صحيح مسلم:

اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتيقان والحدق والغوص على أسرار الحديث

2020

وأما قول الشافعي: "ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك"، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم.

هل استوعب البخاري ومسلم كل الصحيح؟

لم يستوعب البخاري ومسلم في صحيحيهما كل الأحاديث الصحيحة، ولا التزما بإخراج كل الصحاح، وإنما أخرجوا من الصحيح ما هو على شرطهما، وقد نبها على أنهما تركا من الحديث الصحيح مخافة الطول.

قال البخاري: " ما أدخلت في كتابي إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول".

قال مسلم: " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه".

ويدل على ذلك أيضا أنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، حيث ينقل الترمذي في السنن عن البخاري تصحيح أحاديث ليست في الجامع الصحيح.

أصح الأسانيد

نظرا لتفاوت الأسانيد في درجات القوة فقد حكم بعض الأئمة بالترتيب المطلق لبعض الأسانيد، لكن الحاكم النيسابوري أبا عبد الله ذهب مذهباً آخر اختاره ابن الصلاح والنووي والعلماء، وهو أقرب للاحتياط والدقة في الترجيح، إذ: "ينبغي تخصيص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو بلد مخصوص ... ولا يعمم".

قال ابن الصلاح: ولهذا نرى الإمساك عن الحكم لإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق.

فأصح أسانيد أبي بكر الصديق: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

وأصح أسانيد عمر: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه. وهذا مذهب أحمد وإسحاق بن راهويه.

وأصح أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع عن ابن عمر. وهذا قول البخاري، وتسمى سلسلة الذهب.

وأصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله.

وأصح أسانيد المدنيين: إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان عن أبي هريرة.

وأصح أسانيد المصريين: الليث بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر.

يتفاوت الصحيح بتفاوت أوصاف رواته، وقد رتب أئمة الحديث الأحاديث الصحاح باعتبار ما دونه الأئمة في تصانيفهم كما يأتي :

الأول: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا.

الثاني: صحيح انفرد به البخاري، أي عن مسلم.

الثالث: صحيح انفرد به مسلم، أي عن البخاري.

الرابع: صحيح على شرطهما لم يخرجاه.

الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرججه.

السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرججه.

السابع: صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحد منهما.

فهذه أمهات أقسامه، وأعلها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: " صحيح متفق عليه"، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم.

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به.

المصنفات المسماة بـ (الصحيح)

صحيح ابن خزيمة، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (-311هـ)

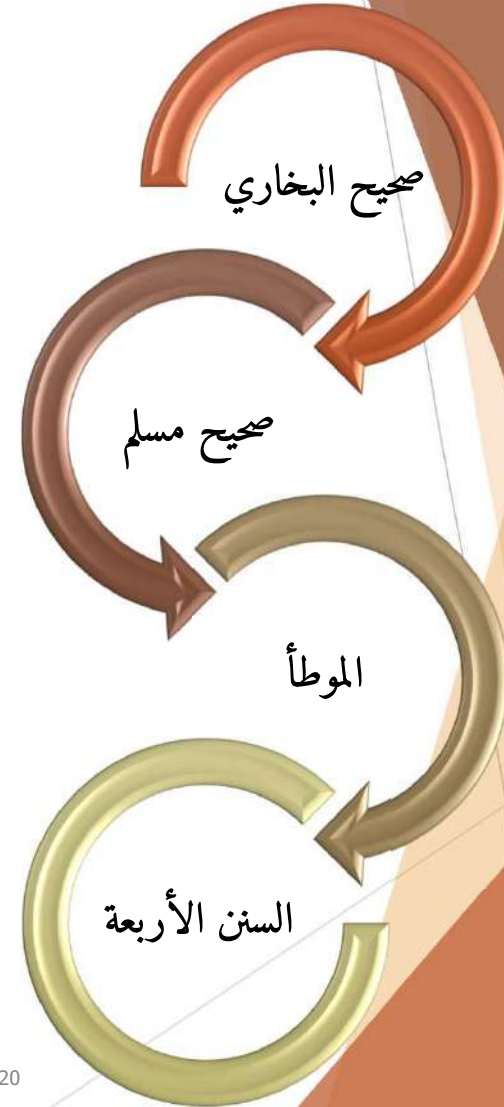
صحيح ابن حبان، للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (-354هـ)

المستدرک علی الصحیحین، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (-405هـ)

الأحاديث المختارة، للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (-643هـ)

المنتقى، للحافظ أبي محمد ابن الجارود النيسابوري (-306هـ)

assia3ammour@gmail.com



assia3ammour@gmail.com



علوم الحديث

جذع مشترك
علوم إسلامية

السنة الأولى

الكتب الصحاح

من إعداد الدكتورة آسيا عمور





صَحِيحُ الْجُمَاهِرِ
تَصْنِيفُ
الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُمَاهِرِيِّ
الْمُتَوَفَّى ٢٥٦ هـ

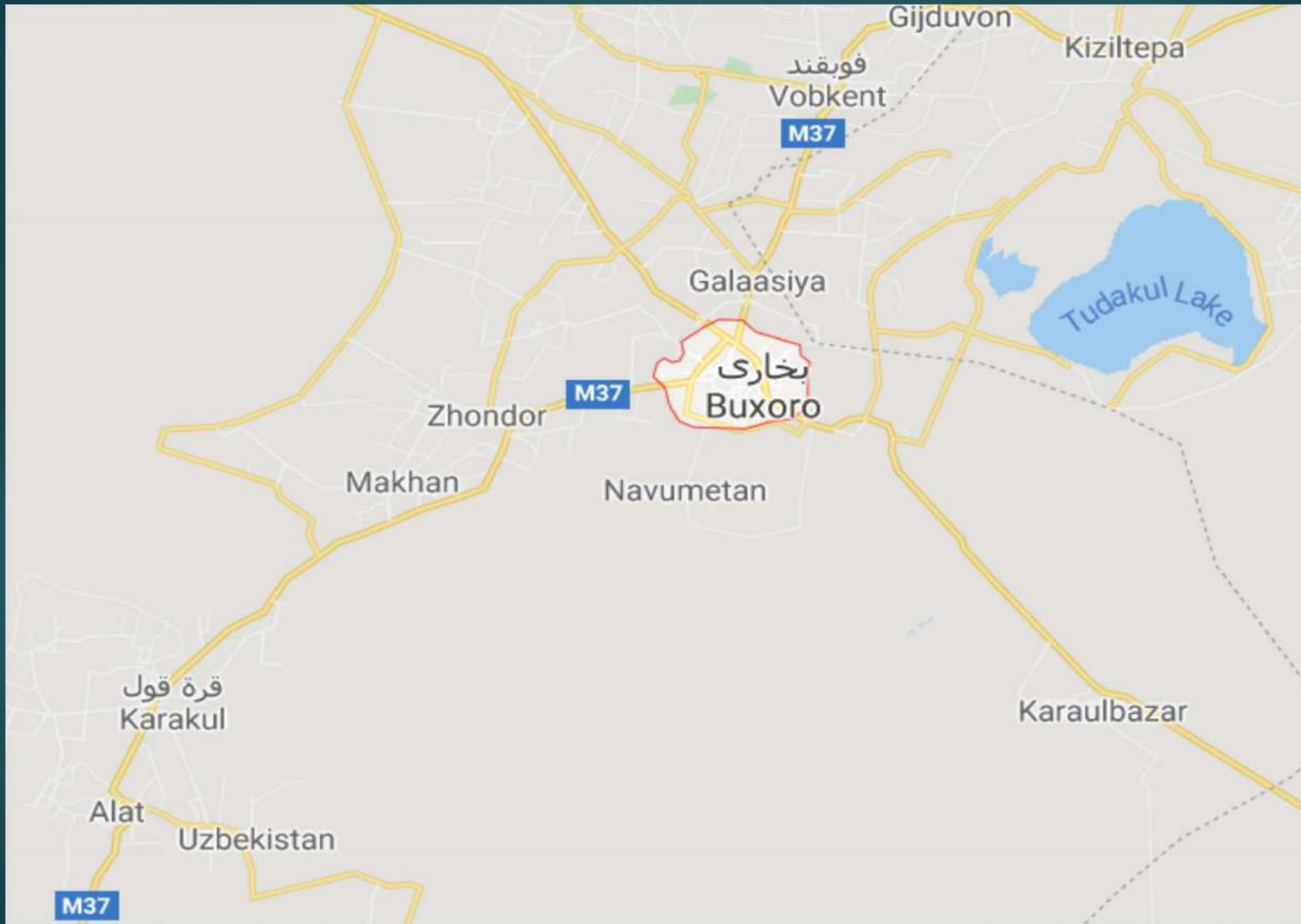
الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري.

ولد في بخارى في خراسان الكبرى (أوزباكستان)، سنة 194هـ، توفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ الصغر

بدأت عليه علامات الذكاء والبراعة منذ حداثة، فكان قوي الذاكرة سريع الحفظ، حفظ القرآن -وهو صبي- ثم استوفى حفظ حديث شيوخه البخاريين، وقرأ كتب ابن المبارك حين استكمل ست عشرة سنة، فرحل في هذه السن إلى البلدان وسمع من العلماء والمحدثين، وأكسب عليه الناس وتزاحوا عليه ولم تبطل لحيته.

مؤلفه





ابتدأ يسمع الأحاديث على المشايخ الذين في بلده ، وأخذ يرد عليهم ، وينتقد الأخطاء في سن مبكر، حتي إنه يذكر عن نفسه - رحمه الله - أنه كان عند شيخ له يقال له : الداخلي ، فذكر الداخلي إسنادا - عن سفيان أو عن أبي الزبير عن إبراهيم - فقال البخاري : هذا خطأ ، أو الزبير لا يروي عن إبراهيم

فأغلظ عليه العبارة شيخه هذا واسكته ، فأصر البخاري على مراجعة هذا الشيخ لأصوله، فدخل الشيخ ورأى الحديث ، ثم جاء للبخاري وقال : كيف هو ؟ قال : إنما هو سفيان عن الزبير وهو ابن عدي عن إبراهيم وهو النخعي ، فأبو الزبير الذي هو محمد بن يونس بن تادرس لا يروي عن إبراهيم. فأخذ شيخه هذا يصلح كتابة مما أملاه عليه البخاري .

لما سئل البخاري عن عمره آنذاك حينما رد على شيخه كم كان؟ قال: إحدى عشرة سنة .

تردد على شيوخ كثير، من بينهم:

مكي بن إبراهيم

عبدالله بن يوسف التنيسي

أبو اليمان الحكم بن نافع

عبدالله بن محمد المسندي

أبو نعيم الفضل بن دكين

أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي

إسحاق بن راهويه

الإمام علي بن المديني

وغير هؤلاء الشيوخ العظام شيوخ كثير لا يقلون عنهم قدرا.

روى عنه من الأعلام خلق كثير، قال محمد بن يوسف الفربري: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروي عنه غيره.

ومنهم: الإمام مسلم بن الحجاج (- 261 هـ).

و أبو بكر ابن خزيمة (- 311 هـ).

والإمام أبو عيسى الترمذي (- 279 هـ).

وصالح بن محمد جزرة (- 293 هـ)

وأبو عبد الرحمن النسائي (- 303 هـ)

والإمام أبو إسحاق إبراهيم الحربي (- 285 هـ)

وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازيان

أثنى عليه علماء زمانه وأكبروه واعترفوا له بالفضل، قال الإمام أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

وقال الإمام قتيبة بن سعيد (ت 240 هـ): جالست الفقهاء والزهاد والعباد فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل وهو في زمانه مثل عمر في الصحابة، وسئل قتيبة عن طلاق السكران: فدخل محمد بن إسماعيل، فقال قتيبة للسائل: هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعلي بن المديني قد ساقهم الله إليك، وأشار إلى البخاري. وقال نعيم بن حماد الخزازي: محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة. وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل.

وقال الإمام الترمذي: "لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحد أعلم من محمد بن إسماعيل".

قال شيخه محمد بن بشار الحافظ: "حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري بخارى".

وقصته مع أهل بغداد أشهر من أن تورّد في قوة حفظه وسعة علمه لما امتحنوه بمائة حديث مغلوبة الأسانيد فردّها إلى أصولها في مجلس واحد.

قال ابن عدي : سمعت عدة مشائخ يحكون أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفَعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري: "لا أعرفه"، فسأله عن آخر فقال: "لا أعرفه"، فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: "لا أعرفه"، فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة وسأله كما سأله الأول والبخاري رحمه الله يجيب بما أجاب به الأول ثم الثالث والرابع حتى فرغ العشرة مما هيأوه من الأحاديث فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال أما حديثك الأول فقلت كذا وصوابه كذا وحديثك الثاني قلت كذا وصوابه كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه وفعل بالآخرين مثل ذلك ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل، وعند ذكر هذه القصة يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقيه عليه من مرة واحدة".

طلب منه أمير بخارى خالد الذهلي أن يقرئه الجامع الصحيح فامتنع تكريما للعلم، وقال لرسوله: إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كانت له حاجة إلى شيء منه فليحضرني في مسجدي أو في داري، فإن لم يعجبك هذا فأنت سلطان فامنعني من المجلس ليكون لي عذر من الله يوم القيامة أني لا أكتم العلم.

فكانت هذه الحادثة سببا للوحشة بينهما فنفاه الأمير، فذهب إلى (خرتتك) من قرى سمرقند، وتوفي بها سنة ست وخمسين ومائتين سنة (256هـ)، وعمره اثنتان وستون سنة.

1 - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه

2 - الأدب المفرد

3 - التاريخ الكبير

5 - التاريخ الصغير

6 - كتاب الضعفاء الصغير

7 - خلق أفعال العباد.

8 - رفع اليدين في الصلاة

9 - القراءة خلف الإمام

10 - الأسماء والكنى

أبرز مؤلفاته

التعريف بالمصنف



التسمية العلمية لصحيح البخاري



الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

ذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري ثلاثة أسباب دعت الإمام البخاري إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح:

أحدها: أنه وجد الكتب التي ألقت قبله بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين، قال فحرك همته بجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

الثاني: وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقهاء إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية وساق بسنده إليه أنه قال: "كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: 'لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم'، قال: 'فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح'."

وهذا يدل على عقلية مبتكرة مبدعة، إذ أخذت هذه الكلمة منه الاهتمام وبعثته للعمل على تأليف كتابه.

الثالث: رؤيته في المنام أنه يحمل مروحة ويتبع بها النبي صلى الله عليه وسلم، قال البخاري: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: 'أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح'."

موضوع الكتاب

التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

قال ابن طاهر في شروط الأئمة: اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع.

ذكر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة

1 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة 7397 حديثا

2 - عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341 حديثا

3 - عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 344 حديثا

4 - عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082 حديثا

5 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602 حديثا

6 - عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159 حديثا

7 - عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761 حديثا

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم.

منهجه في الصحيح

assia3armmour@gmail.com

لم يضع مقدمة
لمصنفه

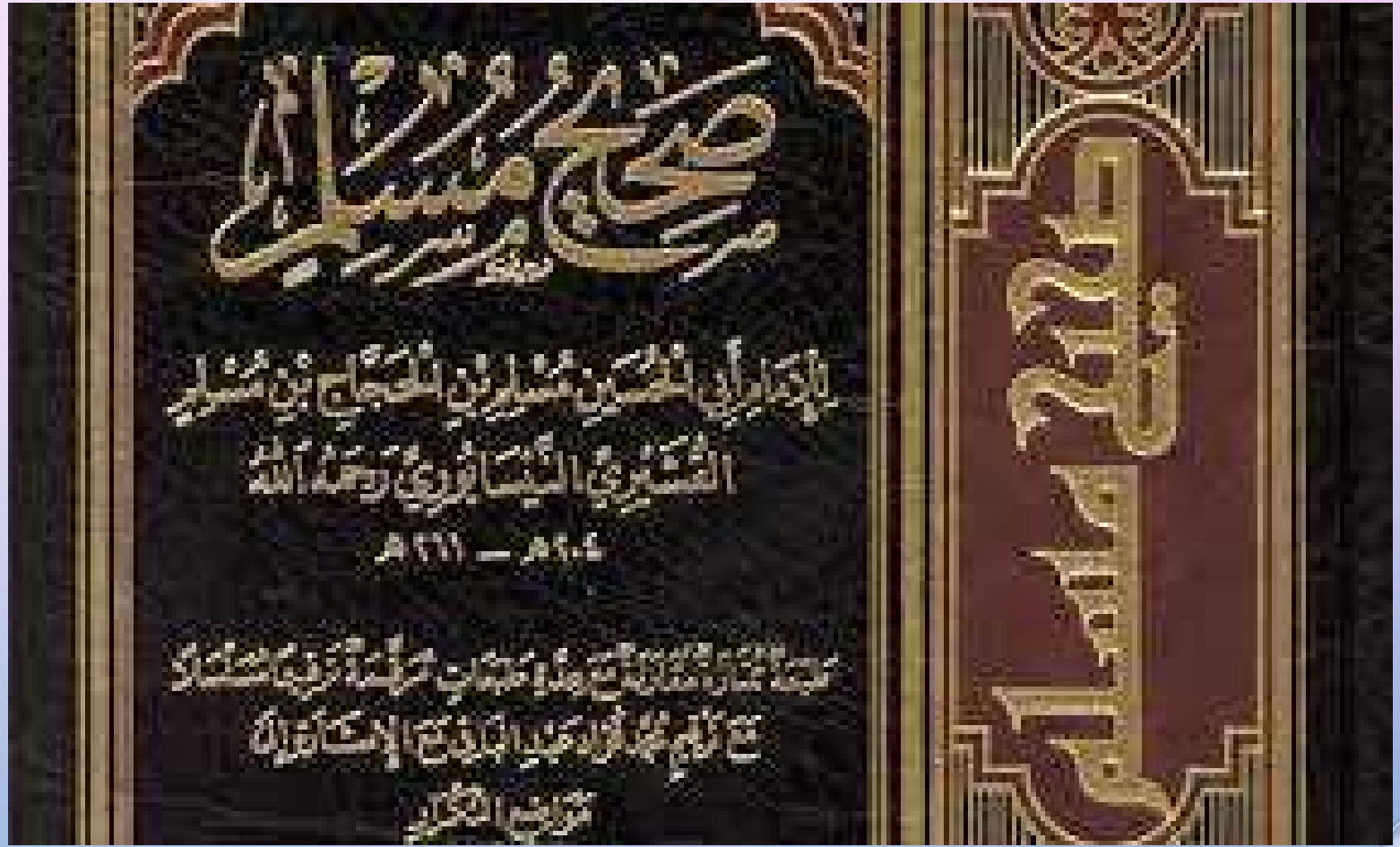
قسم مصنفه
لكتب وأبواب

الناحية الفقهية بادية
في تراجم أبوابه،
وفيها يتجلى فقهه وعلمه
واستنباطه الدقيق
وفهمه

يكرر الحديث
ويفرقه في عدة
أبواب

قليلا ما يجمع
بين الأسانيد

يورد الموقوف
والمعلق، وهما
ليسا على شرطه.



assia3ammour@gmail.com

assia3ammour@gmail.com

التعريف بالمصنف

المؤلف: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري.

وُلد بنيسابور (مدينة بخراسان) سنة 204 أو 206 هـ.

ابتدأ سماعه سنة ثمانى عشرة ومائتين، ولم يكن تجاوز عمره الثانية عشرة، بدأ رحلته فى طلب العلم مبكراً، وطاف البلاد، فرحل إلى الحجاز ومصر والشام والعراق ومصر

ولما قدم البخارى نيسابور لازمه وأفاد منه وكان يعظم الإمام البخارى ويتواضع له، حتى قال له يوماً: دعنى حتى أقبل رجلىك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث وعلمه.

قال أبو بكر الخطيب كان مسلم يناضل عن البخارى حتى أوحش ما بينه وبين الدهلى بسببه.



أبرز شيوخه

5

عبد الله بن مسلمة القعنبي

يحيى بن يحيى التميمي

منهم من أخرج عنهم في الصحيح
وعدتهم مائتان وعشرون رجلاً، منهم:

أحمد بن حنبل

عون بن سلام

سعيد بن منصور المروزي

إسماعيل بن أويس

شيوخه الذين أكثر من الرواية عنهم في صحيحه

6

assia3ammour@gmail.com

محمد بن المثنى: 772 ح

أبو خيثمة زهير بن
حرب: 1281 ح

أبو بكر بن أبي شيبة:
1540 ح

محمد بن بشار الملقب
ببندار: 460 ح

أبو كريب محمد بن
العلاء: 556 ح

محمد بن عبد الله بن
نمير: 573 ح

قتيبة بن سعيد: 668 ح

علي بن حجر السعدي:
288 ح

محمد بن حاتم: 300 ح

محمد بن رافع
النيسابوري: 362 ح

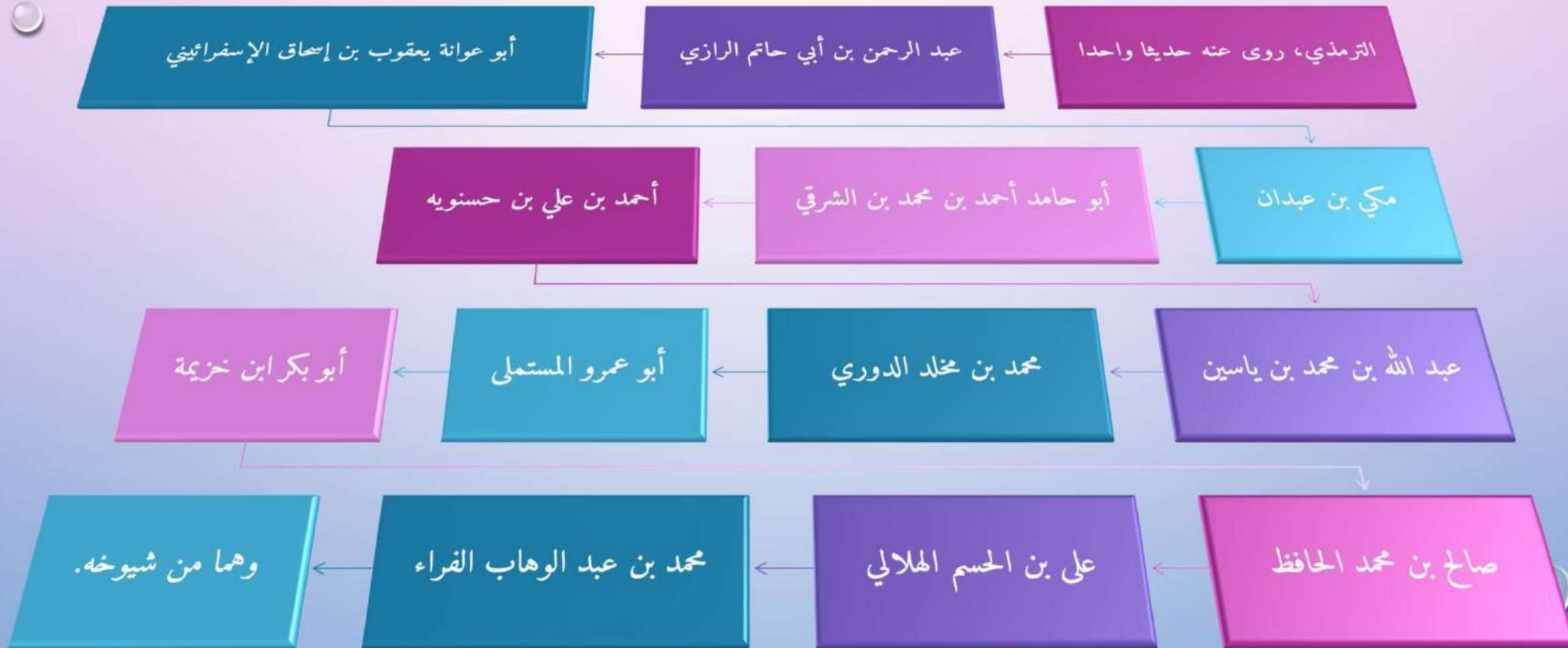
assia3ammour@gmail.com

وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه

عليّ بن الجعد

عليّ بن المدينيّ

محمد بن يحيى الذهليّ



وقد أثنى أئمة العلم على مسلم، قال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: كان مسلم من علماء الناس ومن أوعية العلم، ما علمته إلا خيرا.

وكان أبو زرعة وأبو حاتم يقدمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما.

قال محمد بن بشار: حفاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالرّيّ، ومسلم بنيسابور، وعبد الله الدّارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل بخارى.

قال النووي: أجمعوا على جلالته وإمامته وعلو مرتبته، وحذقه في هذه الصنعة وتقدمه فيها وتضلعه منها، ومن أكبر الدلائل على جلالته وإمامته، وورعه وحذقه وقعوده في علوم الحديث، واضطلاعه منها وتفننه فيها : كتابه الصحيح الذي لم يوجد في كتاب قبله ولا بعده من حُسن الترتيب، وتلخيص طرق الحديث بغير زيادة ولا نقصان، والاحتراز من التحويل في الأسانيد عند اتفاقها من غير زيادة، وتنبيهه على ما في ألفاظ الرواة من اختلاف في متن أو إسناد ولو في حرف، واعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين... ومع هذا فصحيح البخاري أصح وأكثر فوائد، هذا هو مذهب جمهور العلماء، وهو الصحيح المختار، لكن كتاب مسلم في دقيق الأسانيد ونحوها أجود.

توفي بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين (261هـ) ، عن سبع وخمسين سنة.

صحيح مسلم

الكنى والأسماء

المنفردات والوحدان

التمييز

التسمية العلمية: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

سبب التأليف: ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه سبب تأليفه الصحيح، وهو أن أحدهم رغب في التعرف على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك سأل أن يلخصها له في تأليف بلا تكرار.

مدة التأليف: قال أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة. وقد صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق.

قال محمد الماسرجسي: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

قال ابن الصلاح: جميع ما في صحيح مسلم بلا تكرار: نحو أربعة آلاف ، وبلغت أحاديث الجامع الصحيح بالمكررات سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين (7275) حديثا.

وقد أثبت المحقق فؤاد عبد الباقي فيه تراجم الأبواب التي وضعها الإمام النووي وهي ليست من عمل مسلم، كما قام بترقيم الأحاديث الأصلية فيه فبلغت (3033) حديثا.

وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم أربعة وخمسين (54) كتابا.

قسّم الإمام مسلم الرواة إلى ثلاث طبقات:

- 1- الطبقة الأولى وهم الحفاظ المتقنون، وقد التزم بتخريج رواياتهم في الأصول
- 2- الطبقة الثانية وهم المتوسطون في الحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق، فيخرج لهم في المتابعات والشواهد
- 3- الطبقة الثالثة وهم الضعفاء المتروكون، فهؤلاء يمسك عن حديثهم ولا يعرج عليهم.

قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم : شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر.

وقال ابن رجب: وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.

منزله بين كتب السنة

14

والجمهور يقولون إن هذا فيما يرجع إلى
حسن البيان وجوده الوضع والترتيب
ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن
النكات في الأسانيد .

وذهب أبو علي النيسابوري من
المشاركة، ومسلمة بن القاسم القرطبي،
ومحمد بن علي المازري، وأبو محمد بن
حزم الأندلسي من المغاربة، إلى
تفضيل صحيح مسلم على صحيح
البخاري.

هو أحد الصحيحين اللذين هما أصح
الكتب بعد كتاب الله تعالى.

منهج مسلم في صحيحه

15

اقتصر على المرفوع
دون الموقوف، وعلى
المتصل دون المعلق

كثيرا ما يجمع الطرق
بالتحويل في الأسانيد، وفي
حالة العطف على الشيوخ
فإنه يعين من له اللفظ

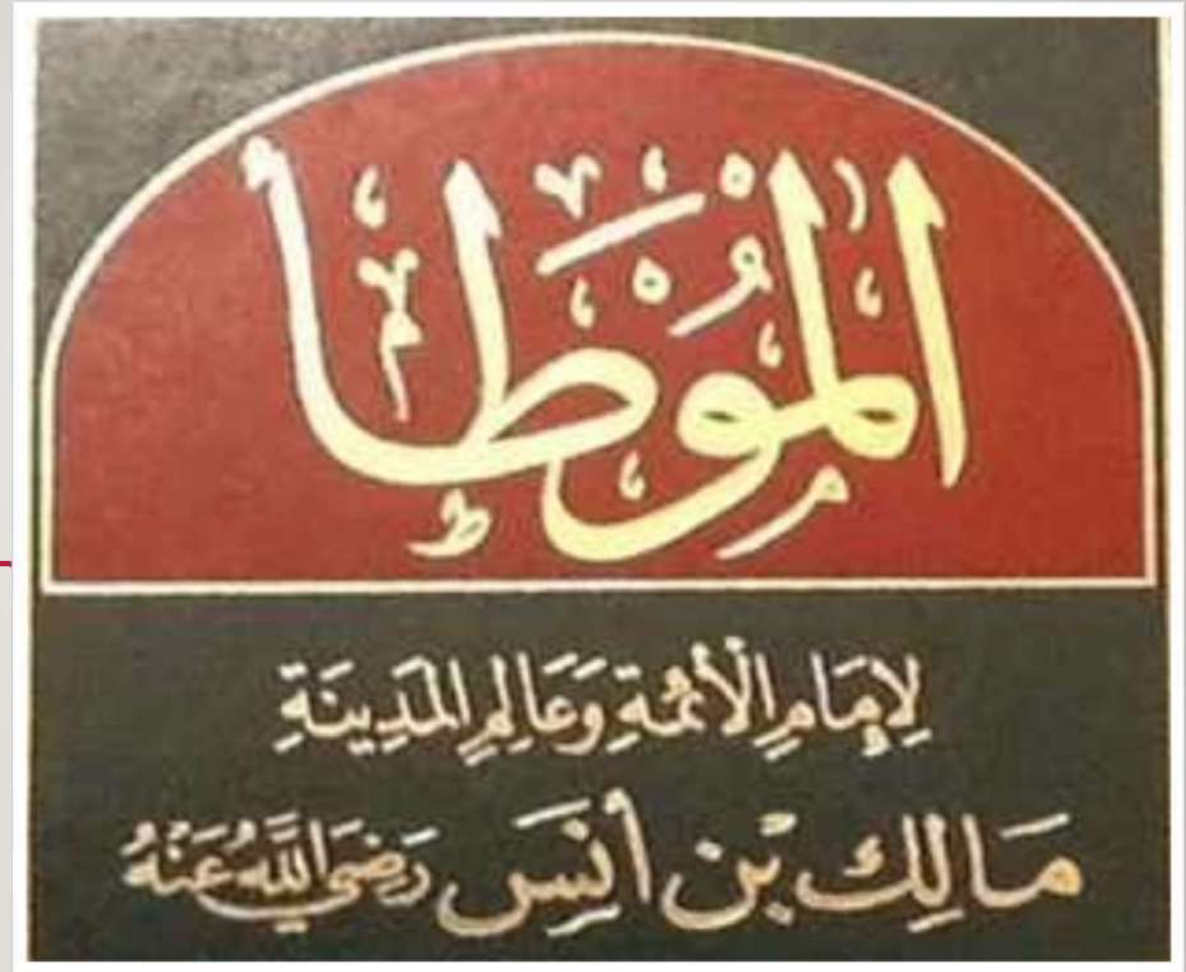
جمع طرق
الحديث في موضع
واحد غالبا،
ويسوقها تامة، ولا
يقطّعها

ولم يترجم للأبواب،
لكنه في حكم المبوّب؛
لجمعه الأحاديث في
الموضوع الواحد في
موضع واحد

صدر مصنفه بمقدمة

1

assia3ammour@gmail.com



التعريف إمام دار الهجرة الإمام مالك

هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، وهو من كبار أتباع التابعين.

ولد بالمدينة في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان. سنة ثلاث وتسعين 93 هـ على الأصحّ

طلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، قال مالك: كانت أمي تعممني وتقول لي اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه.

وقد تأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق.

توفي سنة تسع وسبعين ومائة 179 هـ .

3

وخامستها: تقدمه
في الفقه
والفتوى، وصحة
قواعده.

ورابعها: تجمعهم
على دينه وعدالته
واتباعه السنن

وثالثها: اتفاق
الأئمة على أنه حجة
صحيح الرواية

وثانيها: الذهن
الثاقب والفهم
وسعة العلم

أحدها: طول
العمر وعلو الرواية

قال الذهبي: قد
اتفق لمالك مناقب
ما علمتها اجتمعت
لغيره:

أخذ مالك عن كبار التابعين وأئمة المحدثين، فجالس ابن هرمز سبعة عشرة عاماً، واستفاد به كثيراً، كما جالس ابن شهاب الزهري فكان أثبت الناس في الرواية عنه وعن غيره.

ومن روى عنهم في الموطأ مع بيان عدد مروياته عنهم:

ابن شهاب الزهري (132)، ونافع (85)، وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان (64)، وهشام بن عروة (42)، ويحيى بن سعيد الأنصاري (40)، وعبد الله بن دينار (31)، وزيد بن أسلم (26)، والزهري (18)، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم (18)، وربيعة الرأي (5)، وعبد الله بن يزيد مولى الأسود (5)، وابن المنكر (4)، وعامر بن عبد الله بن الزبير (2).

الرواة عن مالك كثير بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواية كرواته، وقد ألف الخطيب البغدادي كتابا في الرواة عنه أورد فيه ألف رجل إلا سبعة. وذكر عياض أنهم نيفا على ألف وثلاثمائة اسم.

وممن روى عنه من أقرانه : ابن عجلان، والدراوردي، وعبد الله بن جعفر المديني، والليث، وعبد العزيز بن الماجشون ، والسفيانان، والحمادان، والأوزاعي، وشعبة بن الحجاج، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو حنيفة، وابن لهيعة، وشريك بن عبد الله القاضي.

التعريف بالموطأ

تسميته بالموطأ:

لفظة الموطأ بمعنى الممهد المنقح

قال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لم سمي الموطأ؟ فقال: شيء صنعه ووطأه للناس حتى قيل " موطأ مالك.

قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ.

سبب تأليف الموطأ:

ألف مالك كتابه بإشارة من الخليفة أبي جعفر المنصور عليه، حيث قال له: ضع أنت للناس كتابا ينتفعون به تجنب فيه رخص ابن عباس وشدائد ابن عمر، ووطئه للناس توطئة.

اختلفت آراء العلماء في ذلك:

1. فقدّمه جمهور المالكية على الصحيحين ، ومنهم القاضي أبو بكر بن العربي المالكي الإشبيلي الذي قال في شرح الترمذي: الموطأ هو الأصل واللباب، وتُكّاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي.

2. ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين، كما فعل الدهلوي الحنفي في " حجة الله البالغة". حيث قال: فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب، الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم... واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أنّها صحيحة من هذا الوجه.

3. على أن جمهور المحدثين يعتبرونه دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع.

4. وعده رزين السرقسطي (ت535هـ)، سادس الكتب الخمسة ، وتبعه على ذلك المجد ابن الأثير (ت606هـ) في جامع الأصول.

قال أبو بكر الأبهري: «جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون 1720 حديثاً، المسند منها ستمائة 600 حديث، والمرسل مائتان واثنان وعشرون 222 حديثاً، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر 613، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون 285».

منهجية مالك في تصنيف الموطأ

قال مالك : فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقول الصحابة والتابعين ورأئي، وقد تكلمت برأئي على الإجتهد وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا. فاجمل ما في الموطأ :

1. أحاديث مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد متصلة، وهي جل ما في الموطأ.

2. أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مرسلّة.

3. أحاديث مروية بسند سقط فيه راو، وهو المنقطع.

4. أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الموقوف.

5. البلاغات، وهي قول مالك: «بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ..»

6. أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.

7. ما استنبطه الإمام مالك من الفقه المستند إلى العمل، أو إلى القياس، أو إلى قواعد الشريعة.

وقد رتبته على الأبواب الفقهية، وجعل بابا جامعا في آخره، ذكر فيه ما لا يدخل في الباب.

شرط مالك في الرجال

10

كان مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك:

لا يؤخذ من سفيه يعلن السّفه، وإن كان أروى النَّاس

ولا يؤخذ من صاحب بدعة يدعو الناس إلى هواه

ولا من كذاب يكذب في حديث النَّاس، وإن كنت لا أتهمه في الحديث

ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث.

البلاغات في الموطأ

11

وقد وصلها ابن
الصلاح في رسالة
سماها : وصل
بلاغات الموطأ.

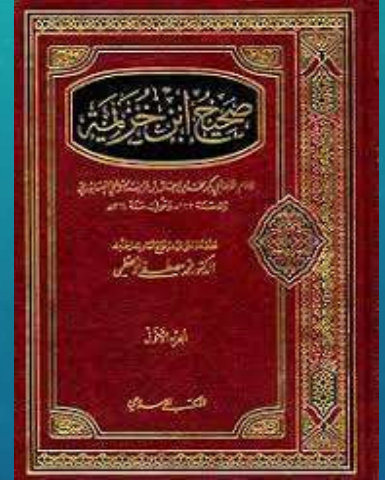
والرابع: إذا نشأت حجرية
ثم تشاءمت فتلك عين
عديقة. والموطأ من أوائل
ما صنف.

والثالث: قول معاذ: آخر
ما أوصاني به رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقد
وضعت رجلي في الغرز
أن قال: «حسن خلقك
للناس».

والثاني: أن النبي صلى
الله عليه وسلم أرى
أعمار الناس قبله أو ما
شاء الله من ذلك،
فكأنه تقاصر أعمار أمته
أن لا يبلغوا من العمل
مثل الذي بلغه غيرهم
في طول العمر فأعطاه
الله ليلة القدر خيرا من
ألف شهر.

أحدها: إني لا
أنسى ولكن أنسى
لأسن.

قال ابن عبد البر:
بلاغات مالك ومرسلاته
مما بلغه عن الرجال
الثقات وما أرسله عن
نفسه في موطئه ورفعه
إلى النبي صلى الله عليه
وسلم وذلك أحد وستون
حديثا، كلها مسندة من
غير طريق مالك إلا
أربعة لا تعرف



صحيح ابن خزيمة

لمحمد بن إسماعيل بن خزيمة أبو بكر النيسابوري (223هـ - 311هـ)

ولم يوجد من صحيح ابن خزيمة سوى قدر رבעه فقط (نهاية كتاب الحج)، وباقي الكتاب مفقود

والاسم العلمي للمصنف هو: مختصر المختصر من المسند الصحيح، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولا إليه صلى الله عليه وسلم من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار.

وهذا الاسم يدل على أن كتابه هذا مختصر من كتابه الكبير، حيث قال: خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب الكبير.

قال الخطيب البغدادي: كتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ ابن حجر: حُكِمَ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها؛ لكونها دائرة بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة.

وقال ابن كثير: وكتبُ آخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي، وهما خير من المستدرِك بكثير، وأنظف أسانيد وامتونا.

assia3ammour@gmail.com

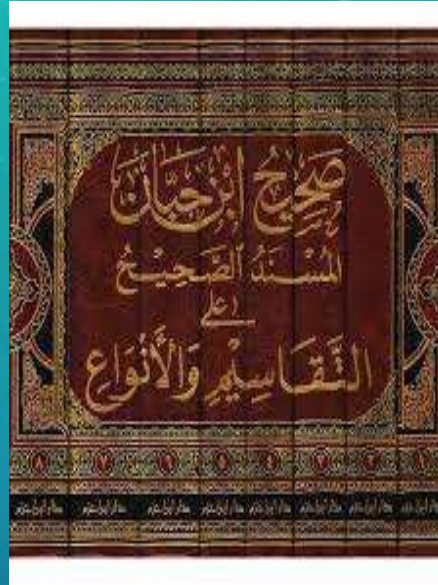
ف"صحيح ابن خزيمة" ليس كـ "الصحيحين"، بحيث يمكن القول إن كل ما فيه هو صحيح، بل فيه ما هو دون درجة الصحيح، وليس مشتملا على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة أيضا إلا أن نسبتها ضئيلة جدا، إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة.

ويمتاز صحيح ابن خزيمة بعناوين طويلة لأبوابه فيها استنباطات فقهية دقيقة، وهي مبنية على أدلتها، ومستندة إلى نصوص يخرجها في نفس الكتاب.

يضاف إلى ذلك التعليقات المهمة على كثير من الأحاديث، ليفسر فيها لفظا غريبا، أو ليوضح معنى مستغلقا، أو ليرفع إشكالا، أوليزيل إبهاما، أو ليجمع بين روايتين ظاهرهما التعارض، أو ليذكر اسم رجل بتمامه إذا ذكر في الإسناد بالكنية أو اللقب، أو لذكر اسمه دون نسبه.

كما يتكلم في بعض الرجال جرحا وتعديلا، ويرد رواية المدلس إذا كانت بالنعنة ممن لا يحتمل تدليسه عنده، وكذا رواية بعض الضعفاء المختلطين وإن كانت من الاختلاط.

وينص كذلك على عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم، وبيانه لعلل الأحاديث الخفية على اختلاف أنواع هذه العلل، إما لسقط في الإسناد غير ظاهر، أو لقلب في المتن أو السند، أو غير ذلك من أنواع العلل.



صحيح ابن حبان

لابن حبان هو محمد بن حبان، أبو حاتم البستي (280هـ-354هـ)، تلميذ ابن خزيمة

الاسم العلمي للمصنف: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها.
وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد؛ ولهذا سماه: "التقاسيم والأنواع"
وقد بناه على خمسة أقسام هي:

القسم الأول : الأوامر التي أمر الله عباده بها . وهي مائة وعشرة أنواع.

القسم الثاني : النواهي التي نهى الله عباده عنها . وهي مائة وعشرة أنواع.

والقسم الثالث : الأخبار أي : إخباره - جل وعلا- وعما احتيج إلى معرفته . وهي ثمانون نوعا.

والقسم الرابع : الإباحات التي أباح ارتكابها . وهي خمسون نوعا.

والقسم الخامس : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها ، يعني عن سائر الأمة .

فمجموع السنن: أربعمائة.

وأما شرطه في صحيحه فقد صرح به في أول الكتاب فقال: وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس.

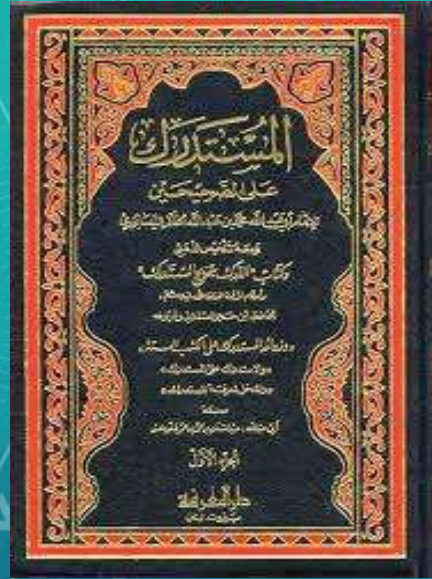
فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبيننا الكتاب على روايته وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به.

وكان ابن حبان كشيخه ابن خزيمة لا يفرق في
"صحيحه" بين الصحيح والحسن، بل كل ما يصلح
للحجة عنده فهو صحيح.

قال الحافظ ابن حجر معلقا على زيادة تفرد بها محمد بن
إسحاق : ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو
في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهو هنا
كذلك؛ وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح
والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا، وهذه
طريقة ابن حبان ومن ذكر معه.

ويمتاز صحيح ابن حبان بتراجم دقيقة لأبوابه، مع
استنباطات فقهية مهمة.

بالإضافة إلى تعليقات هامة على الكثير من الأحاديث لتفسير لفظ غريب،
أو لإيضاح معنى غامض، أو لرفع إشكال وإزالة إبهام، أو للجمع بين الروايات
التي ظاهرها التعارض، أو لذكر اسم راو بتمامه، أو بيان كنيته.



المستدرک علی الصحیحین

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري ، المعروف بابن البيع (321هـ-405هـ)

اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه: "المستدرک" أودعه ما ليس في واحد من "الصحيحين" مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجوا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما.

قال الحاكم في خطبة المستدرک: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما.

وقد اختلف العلماء في مُراد الحاكم بـ: "المثلية" على قولين:

1. المثلثة الحرفية ، أي نفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما (ابن الصلاح، النووي، ابن دقيق العيد، الذهبي).

2. أو المثلثة المجازية، أي وصف الرواة الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما (العراقي).

قال ابن الصلاح: وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن تتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن، يحتاج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.

لكن قال الذهبي: في "المستدرک" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا.

وقال ابن كثير: في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصحيح المستدرک وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا.

في حين قال ابن تيمية : أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح؛ لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكثر غلظه وإن كان الصواب أغلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدرا، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده، وأمثالهم فيمن يصحح الحديث.

وقال النووي: وهو متساهل، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا، حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه.

وقد صوب العراقي قول بدر الدين بن جماعة في أنه يتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف.

وذكر سببا آخر يظهر أنه أوجه فقال: وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده.

لكن اعتذر له الحافظ ابن حجر ب: أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغيير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها.

الحديث الحسن

assia3ammour@gmail.com

1

علوم الحديث

جذع مشترك
علوم إسلامية

السنة الأولى

من إعداد الدكتورة آسيا عمور

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية



تعريف الحسن

لغة: الحُسْنُ، بالضم: بمعنى الجمال ، وهو ضدُّ القُبْحِ.

قال ابن الصلاح: "هو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب".

والإمام الترمذي هو أوّل من خَصَّ هذا النوع باسم (الحسن).

قال السخاوي: أما مطلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن **غير تامهما**، أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد مع خلوها عن الشذوذ والعلة.

اصطلاحاً : اختلف تعبير الأئمة في تعريف الحسن، كونه وسطاً بين الصحيح والضعيف، حيث عُسّر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وقد تجشم كثير منهم حده، حتى قال الذهبي : لا تطمع بأن للحسن قاعدة تدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك.

ويمكن القول أن الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة.

الفرق بين الحسن والصحيح

4

ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسن، بل يسمون الكل صحيحاً، وإن كان بعضها أصح من بعض، وذهبت طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر.

قال ابن حجر: محصله أنه هو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفاً بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عرياً عن الضبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلاً، وعن كونه كثير الخطأ. وما عدا ذلك من الأوصاف المشترطة في الصحيح، كالصدق والاتصال وعدم كونه شاذاً ولا معلولاً، فلا بد من اشتراط ذلك كله في النوعين.

أقسام الحسن

5

الحسن لذاته:

هو الحديث المتصل بالسند برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رُواة الصحيح، ولا يكون الحديث معلولا ولا شاذًا.

سبب تسميته بذلك:

سمي «حسنًا لذاته» لأن حسنه ناشئ عن شيء داخل فيه، ذاتي له، لا لشيء خارج : فهو قد بلغ -بنفسه- درجة الصحيح في شروطه، وإن كان أخف منه بضبط رجاله.

ما رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة، وهناد، ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع، عن سفيان (ح) وحدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا عبد الرحمن ابن مهدي، قال: حدثنا سفيان، عن **عبد الله بن محمد بن عقيل**، عن محمد ابن الحنفية، عن علي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم".

وقال: هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن. **وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق**، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم **من قبل حفظه**. وسمعت محمد بن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث.

وفي الباب عن جابر، وأبي سعيد.

الحسن في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور،
وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في
نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة.

قال الإمام الترمذي في تعريفه: " كل حديث يروى:

1. لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

2. ولا يكون الحديث شاذاً .

3. ويروى من غير وجه نحو ذلك.

فهو عندنا حديث حسن».

فالحسن لغيره أصله ضعيف ضعفاً محتملاً، و طراً عليه الحُسْنُ بالعاضد الذي عضّده، فحدث له من المجموع قوة احتمال ذلك الضعف لأجلها، ولولا العاضد لاستمرت صفة الضعف فيه.

سبب تسميته بذلك:

سُمي حسنا لغيره؛ لأن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له.

فلو نظرنا إلى كل طريق بانفراده لم يبلغ رتبة الحسن، فلما نظرنا إلى مجموع طرقه قوي حتى بلغها.

مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، فالحسن لغيره ليست قوته كقوة الصحيح أو الحسن لذاته، بل هو باتفاق أقل المقبول قوة، وينبغي على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قَدَّمَ الحسن لذاته.

من المؤكد أن من منهج المحدثين عدم الممانعة من الاحتجاج بالحسن لغيره، مع اختلاف بينهم في التوسع في ذلك أو التضييق منه، وهذا تابع لاختلاف العلماء بين متشدد ومتساهل ومعتدل.

كما أن الاحتجاج بالحسن لغيره من المسائل الخلافية، حيث تباينت أقوال العلماء في ذلك، بسبب اختلاف صنيع الأئمة في إطلاق مسمى الحسن. وقد حصر الحافظ الاتفاق المطلق على الاحتجاج بالحسن لذاته دون الحسن لغيره. وقال السخاوي: « لا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لا بد من النظر في ذلك:

- فما كان منه منطبقاً على الحسن لذاته فهو حجة. - أما الحسن لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتج به، وما لا فلا».

فالحسن لغيره يصلح للعمل به، وذلك فيما تكثر طرقه، لكن الاحتجاج به إنما يكون بالهيئة المجموعة. وهذا يدل على عدم وجاهة إطلاق القول بحجية الحسن لغيره.

ما رواه الترمذي قال:

-حدثنا علي بن الحسن الكوفي قال: حدثنا أبو يحيى إسماعيل بن إبراهيم التيمي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حق على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، ويمس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد فالماء له طيب».

وفي الباب عن أبي سعيد وشيخ من الأنصار.

-حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا هشيم، عن يزيد بن أبي زياد بهذا الإسناد نحوه.

قال الحافظ ابن حجر: هشيم موصوف بالتدليس، لكن تابعه عنده أبو يحيى التيمي. وللمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره.





علوم الحديث

مجلد مشترك
علوم إسلامية

السنة الأولى

assia3ammour@gmail.com

من إعداد الدكتورة آسيا عمور

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

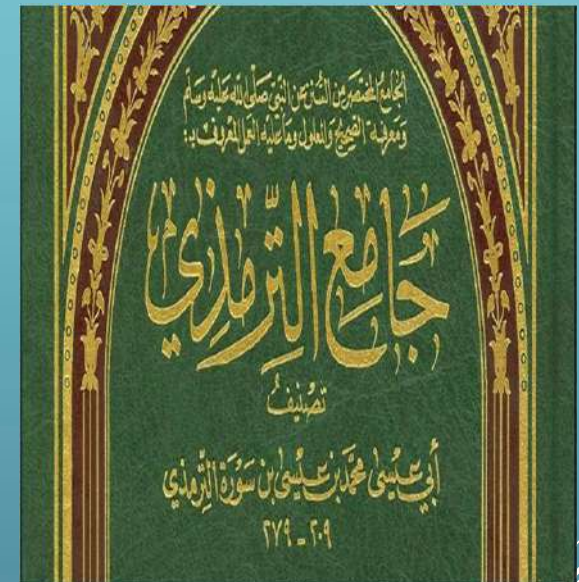
جامع الترمذي

المشهور بـ "سنن الترمذي"

لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السُّلَبي الترمذي (210هـ - 279هـ)

والاسم العلمي لمصنفه هو: الجامع المختصر من السنن عن النبي ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.

وهو أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره.



قال الترمذي : جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين...

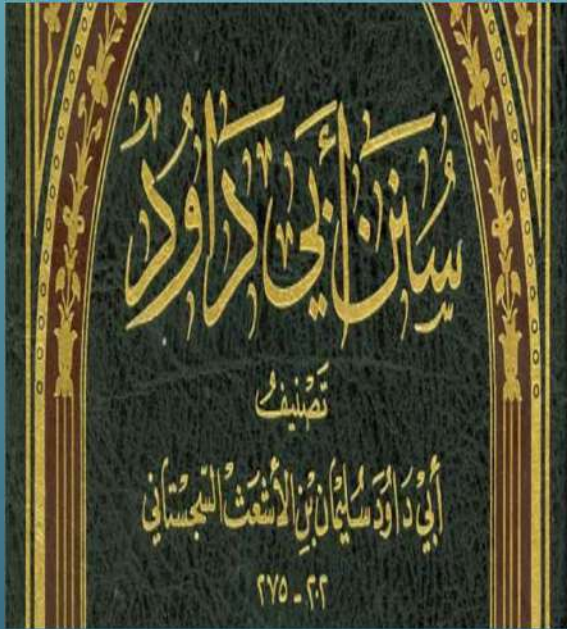
رتّب الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها أغلبها أحاديث الأحكام، ولذا سُمّي بالسنن.

قسم جامعه إلى كتب، ويستعمل لها عبارة (أبواب)، بدأها بأبواب الطهارة وختمها بأبواب المناقب، وعددها (51) كتابًا.

وعدد الأبواب 2231 بابًا، وعدد الأحاديث 3956 حديثًا.

assia3ammour@gmail.com

وقد ألحق بالجامع كتابًا سماه (العلل الصغير) ذكر فيه سبب تأليفه الجامع، وبيانه درجة الأحاديث التي أخرجها فيه...



سنن أبي داود

لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي
السجستاني (202هـ - 275هـ)

كانت همة أبي داود جمع
الأحاديث التي استدل
بها الفقهاء ودارت فيهم،
وبنى عليها الأحكام علماء
الأمصار فصنف سننه
وجمع فيها الصحيح
والحسن واللين والصالح
للعمل .

قال أبو داود في رسالته
لأهل مكة : فهذه
الأربعة آلاف والثمانمائة
كلها في الأحكام.

قال النووي : ينبغي
للمشتغل بالفقه ولغيره
الاعتناء بسنن أبي داود،
وبمعرفته المعرفة التامة؛
فإن معظم أحاديث
الأحكام التي يحتاج بها
فيه، مع سهولة تناوله،
وتلخيص أحاديثه،
وبراعة مصنفه، واعتناؤه
بتهديه.

وقال السيوطي: عدة
أحاديث كتاب أبي داود
أربعة آلاف وثمانمائة
حديث، وهو روايات،
أتمها رواية أبي بكر بن
داسة، والمتصلة الآن
بالسماع رواية أبي علي
اللؤلؤي.

وقد قسم أبو داود سننه
إلى كتب، وهو أقل
الكتب الستة من حيث
تفريعات كتبه، ففيه:
36 كتابا، ومجموع عدد
أبوابه هو: 1889 بابا،
وعدد أحاديثه هو:
5274 حديثا.

وقد سلك أبو داود في سننه منهج الانتقاء والاختصار، فحرص أن تكون الأبواب قليلة، كما يذكر في الباب الواحد حديثاً أو حديثين، قال : ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردت قرب منفعته.

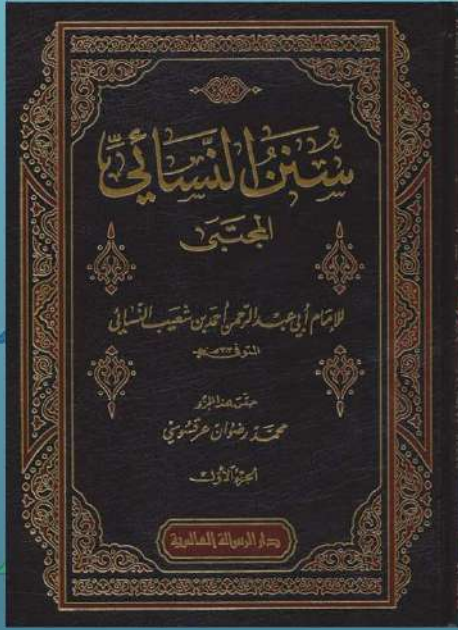
وقال أيضاً: وربما اختصرتُ الحديث الطويل، لأنِّي لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعض من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه، فاختصرته لذلك.

كما التزم ببيان الوهن فيه، فقال : وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

قال ابن حجر: والصالح يجوز أن يكون صحيحاً وأن يكون حسناً، فالاحتياط أن يحكم عليه بالحسن " assia3ammour@gmail.com

وقال النووي : فعلى هذا، ما وجدنا في كتابه مطلقاً ولم يصححه غيره من المعتمدين، ولاضعفه، فهو حسن عند أبي داود.

وقال الحافظ العلائي : وذكر أنّ ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به، ومقتضى ذلك أنه يكون حسناً عنده.



سنن النسائي

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (215هـ - 303هـ)

assia3ammour@gmail.com

ويسمى (السنن الصغرى) تمييزا له عن الكبرى

ويسمى (المجتبى) لأن النسائي اصطفاه وانتقاه من السنن الكبرى

رتب الأحاديث على أبواب الفقه، فبدأه بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأشربة؛ لأن الأحاديث التي أوردتها يغلب عليها أحاديث الأحكام.

بلغ عدد كتبه 51 كتاباً، وعدد أبوابه 2572 باباً، وعدد أحاديثه 5758 حديثاً.

جل ما فيه من الأحاديث المسندة المرفوعة، وندرت فيه المعلقات، وقلّت الموقوفات، أما المقطوع فأقل بكثير.

اعتنى النسائي بنقد الرجال و ذكر ما يتعلق بهم جرحاً وتعديلاً، كما اعتنى بالتعريف بالرواة، وأسمائهم أو كُناههم وبيان من له صحبة، وغير ذلك مما ينفع في تمييز راو عن غيره.

assia3ammour@gmail.com

كما تعكس تراجمه للأبواب قوة استنباطه للمسائل الفقهية من الأحاديث.

قال أبو عبد الله الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه.

قال ابن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظٍ كبير من بيان العلل التي كأنها كِهانة من المتكلم.

الحديث الضعيف

من إعداد الدكتورة آسيا عمور

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

assia3ammour@gmail.com



علوم الحديث

جزء مشترك

علوم إسلامية

السنة الأولى

تعريفه

لغة: الضَعْفُ والضُّعْفُ: خلاف القوَّة ، وقد ضَعُفَ فهو ضَعِيفٌ، والتَّضْعِيفُ: أن تنسبه إلى الضَّعْفِ.

وقيل: الضعف، بالضم، في الجسد؛ والضعف، بالفتح، في الرأي والعقل، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه، وخص الأزهري بذلك أهل البصرة فقال: هما عند أهل البصرة سيان يستعملان معا في ضعف البدن وضعف الرأي.

اصطلاحاً: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول. وهو ما نقص على درجة الحسن.

وعرفه ابن الصلاح بقوله: كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن.

وكذا قال النووي: هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن.

حكم العمل بالحديث الضعيف

اتفق العلماء على أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجر و لا يتقوى فإنه لا يجوز العمل به لشدة ضعفه وتقاعد الجابر أو عدمه ، ونقل العلائي الاتفاق على ذلك.



أما إذا كان الضعف يمكن جبره وهو الضعيف المحتمل، فقد اختلف العلماء في جواز العمل به إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: منع العمل بالضعيف مطلقا:

حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين ، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، و ابن حزم أيضا.

قال الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي: إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا.

الثاني: جواز العمل بالضعيف مطلقا:

قال السيوطي: يعمل به في الأحكام إذا كان فيه احتياط.

وعزى ذلك إلى أبي داود وأحمد، وأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.

قال السخاوي: وقد نقل عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره، ولم يكن ثم ما يعارضه.

وفي رواية عنه: ضعيف الحديث أحب إلينا من رأي الرجال.

وكذا ذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس.

الثالث: جواز العمل بالضعيف بشروط سيأتي ذكرها:

قال ابن الصلاح: يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها، وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن رويناه عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: إذا رويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحلال، والحرام، والأحكام، شددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا رويناه في فضائل الأعمال والثواب، والعقاب، والمباحات، والدعوات تساهلنا في الأسانيد.

وقال الشيخ تقي الدين القشيري: يعمل به فيما ذكر من الفضائل ونحوها إذا كان ثم أصل شاهد لذلك كاندراجة في عموم أو قاعدة كلية وأما في غير ذلك فلا يحتج به.

وقال النووي: قال العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويُستحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن

شروط العمل بالضعيف

- أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفراد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلظه، نقل العلائي الاتفاق عليه.

- أن يكون الحديث في الفضائل وما في معناها، أي أن لا يتعلق بالعقائد والأحكام الشرعية.

- أن يكون مندرجا تحت أصل معمول به.

- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الإحتياط .

أسباب ضعف الحديث:

8

حصر الحافظ ابن حجر أسباب الضعف في سببين رئيسيين، هما:

السبب الأول:

السقط في السند،

ويتنوع ذلك من

حيث وضوح

السقط وخفائه

الأول: السقط الظاهر:

و يندرج تحته

أربعة أنواع:

1. المعلق

2. المرسل

3. المنقطع

4. المعضل

الثاني: السقط الخفي:

و يندرج تحته

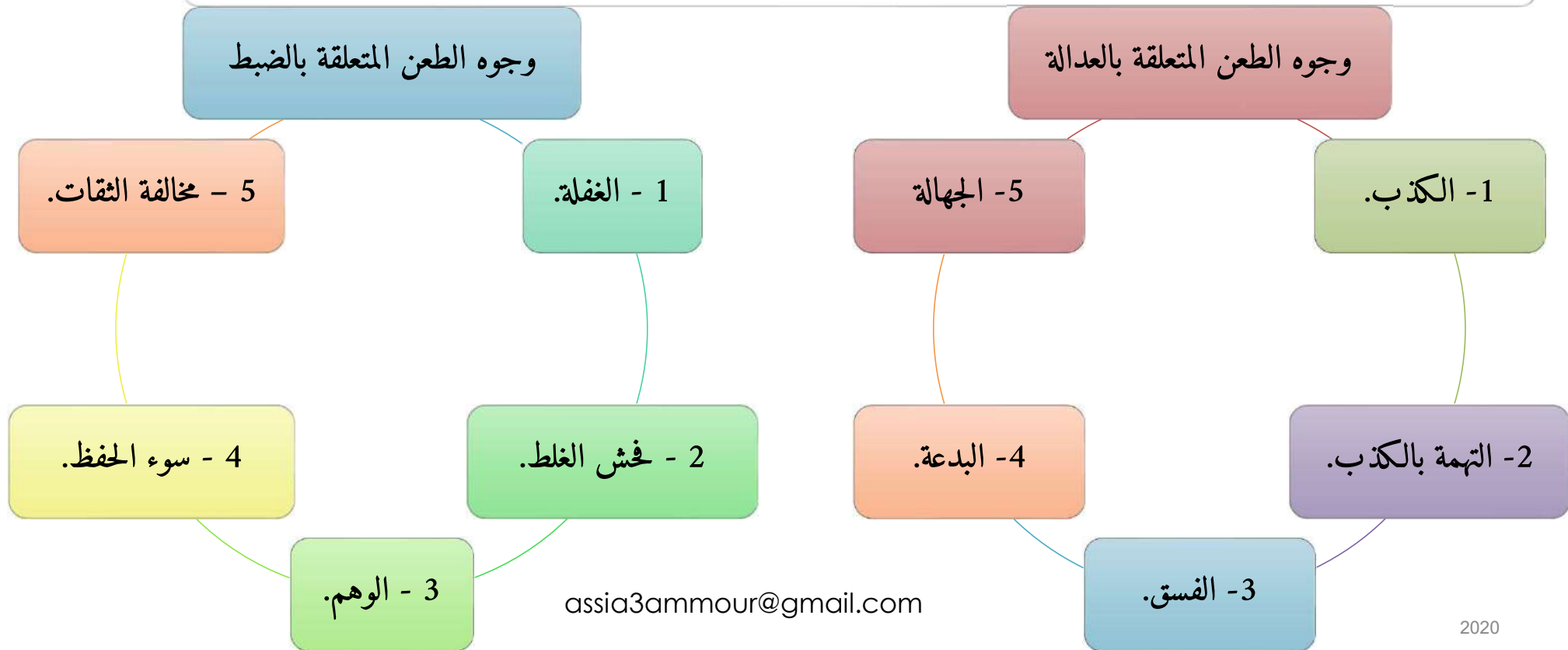
نوعان:

1. المدلس

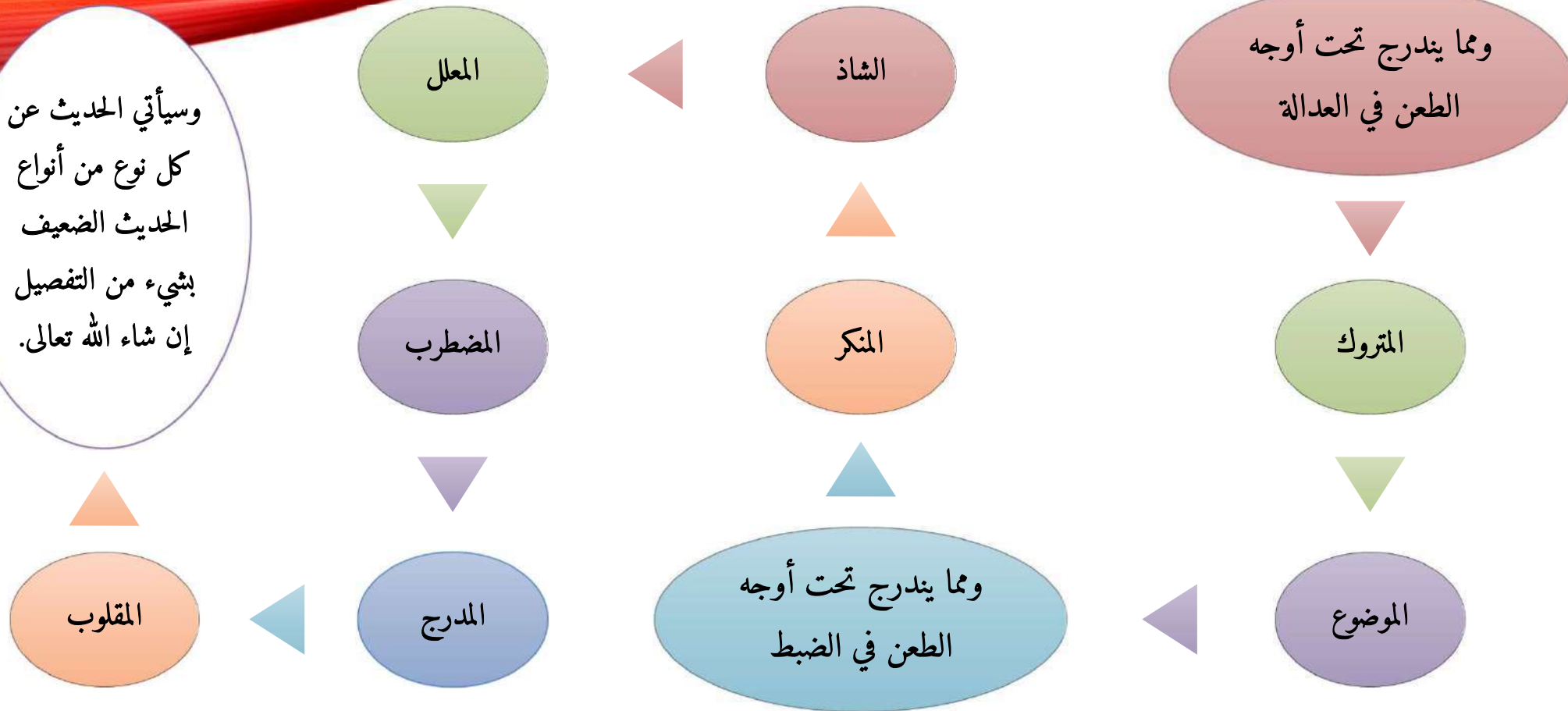
2. المرسل الخفي

السبب الثاني: الطعن في الراوي.

وأسباب الطعن في الراوي عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.



وسياتي الحديث عن
كل نوع من أنواع
الحديث الضعيف
بشيء من التفصيل
إن شاء الله تعالى.



مضان الحديث الضعيف

